تجنب الحل القسري الذي ينتهجه الأسد للأزمة السورية

أندرو جيه. تابلر

كان لتراجع الأمم المتحدة عن دعوة إيران للانضمام لمحادثات السلام الخاصة بسوريا هذا الأسبوع في مونترو بسويسرا تأثيرٌ طفيف، إن كان له أي تأثير من الأساس، في تغيير نهج نظام الأسد في هذه المحادثات. وتشير تصريحات الرئيس بشار الأسد في الأيام الأخيرة إلى أنه وأنصاره يحاولون الضغط على الولايات المتحدة وبقية دول «لندن 11» التي تدعم المعارضة في المؤتمر – وهذه الدول هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وتركيا ومصر والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتأمل دمشق على وجه التحديد في تغيير إطار المحادثات من تنظيم عملية انتقالية حقيقية إلى القبول بالتسوية القسرية المرتكزة على «إعادة انتخاب» الأسد لولاية ثالثة أمدها سبع سنوات. وهذه العملية لن تجري إلا بعد أربعة أشهر على الأقل من الآن «فترة ولاية الأسد الحالية تنتهي في 7 تموز/يوليو». وبما أنه يُرجح ألا يتحقق سوى القليل في محادثات هذا الأسبوع، ينبغي على واشنطن التركيز على الخطوات التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة وحلفاؤها بصرف النظر عما ستؤول إليه المحادثات، لاسيما فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة وتقوية المعارضة السورية المعتدلة من خلال تعزيز الانتخابات المحلية.

تصريحات الأسد تشير إلى الحل القسري

في تصريحات أدلى بها الأسد خلال الأيام القليلة الماضية – كان أولها خلال زيارة الساسة الروس لدمشق وبعد ذلك في مقابلة مع وكالة «فرانس برس» – كرر الرئيس السوري شعار النظام الذي يرفعه منذ فترة طويلة بأنه يجابه مؤامرة دولية تشنها الفصائل الإرهابية ضد سوريا. لكن الأهم من ذلك، أنه استعرض كيف أن الآلية السياسية لتسوية الأزمة تركز على إعادة انتخابه.

في 19 يناير، ذكرت وكالة «انترفاكس» الروسية للأنباء أن الأسد أبلغ وفدا من البرلمانيين الروس عدم اعتزامه التنازل عن السلطة وقوله أن «الأمر غير مطروح للنقاش». وعلى الرغم من أن التلفزيون الحكومي السوري نفى هذا الأمر لاحقا، إلا أن الأسد أخبر وكالة «فرانس برس» في اليوم التالي أن «فرص ترشحي «للرئاسة» كبيرة، و«يجب أن أكون في طليعة الذين يدافعون عن هذا البلد». كما أشار أيضا إلى أن عملية قياس الرأي العام حول قيادته ستبدأ خلال فترة أمدها «أربعة أشهر»، عندما سيتم إعلان موعد الانتخابات.

لقد كان يُنظر إلى الانتخابات السورية، في ظل عائلة الأسد، على أنها من بين أكثر الانتخابات التي تفتقر إلى النزاهة في العالم العربي. فخلال الانتخابات الأخيرة في 2007، وافق البرلمان الذي يهيمن عليه حزب البعث مباشرة على اختيار بشار كمرشح وحيد، وفي الاستفتاء العام الذي جرى لاحقا على تأكيد اختياره كرئيس، حصل على 97.62 في المائة من نسبة التصويت وهي نسبة مثيرة للسخرية. ومن أجل إظهار الإخلاص للأسد، تم إجبار العديد من الناخبين على الإشارة إلى عمود «نعم» بوخز إصبعهم والتصويت بالدم.

يجب أن تكون الانتخابات الرئاسية في سوريا الآن تعددية فيما يتعلق بالمرشحين والأحزاب المتنافسة عقب التغييرات التي أجريت على الدستور والتي تمت الموافقة عليها بالاستفتاء الذي جرى في فبراير 2012. ورغم أن هذا قد يوحي بحدوث تقدم، إلا أنه لا يعني الكثير لانتخابات هذا العام. وأحد أسباب ذلك هو أنه يجب أولا أخذ موافقة المحكمة الدستورية العليا – المعينة من قبل الأسد – على المرشحين. وهذه الحقيقة إلى جانب حالة الحرب المشتعلة والعدد الكبير من المواطنين النازحين والدور الكبير للأجهزة الأمنية للنظام في المناطق التي يسيطر عليها النظام تعني أنعدام فرصة فوز أي شخص آخر باستثناء الأسد في الانتخابات المقبلة.

وفيما يتعلق بالفصائل التي سيكون الأسد مستعداً للعمل معها في المستقبل، فقد صرح لوكالة «فرانس برس» أنه سيقبل فقط التعامل مع الأحزاب ذات «الأجندة الوطنية» للمساعدة في «حكم الدولة السورية»، رافضا في الوقت ذاته التعامل مع أولئك الناشطين في «الائتلاف الوطني السوري» وجماعات المعارضة الأخرى كونهم عملاء لقوى إقليمية ودول غربية مشاركة في المؤامرة ضد سوريا. ويرى الأسد أن أي شيء يتم تقريره كجزء من محادثات جنيف أو جهوده في بناء ائتلاف ينبغي أنّ يتم تأكيده عبر استفتاء وطني يديره النظام. وعلى وجه العموم، فإن توضيح الأسد لكيفية اختيار الرئيس القادم وأي «أحزاب من المعارضة» يتم شملها في الاستفتاء هو الأساس لأي حل قسري للأزمة السورية يتخفى في زي العملية الديمقراطية.

ثغرات في بيان «جنيف 1»

أصرت الولايات المتحدة على عدم مشاركة إيران في المحادثات السورية الجارية هذا الأسبوع إلى أن تقبل بديهيات «بيان جنيف» الذي تفاوض عليه المسؤولون الروس والأمريكان في يونيو 2012. وينص «القسم الثاني» من الفقرة الثانية من البيان على أن أي «خطوة رئيسية» لـ«أي تسوية» للأزمة السورية يجب أن تشمل إقامة «هيئة حكم انتقالية» تتمتع بـ «كامل السلطات التنفيذية» التي من شأنها خلق «بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية».

ومع ذلك، فقد فسر الأسد وأنصاره هذه الشروط الصارمة للغاية بطريقة أفرغتها من فحواها، وأكدوا على الجزء المذكور في «القسم الثاني» والذي يقول «هيئة الحكم الانتقالية» يمكن أن تشمل أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة وجماعات أخرى. .. وتُشكل على أساس الموافقة المشتركة». وقد أتاحت هذه الثغرة لروسيا السماح بضم نظام الأسد في «هيئة الحكم الانتقالية»، في ظل معارضة الولايات المتحدة، مع الالتزام بـ«بيان جنيف». وعلى الرغم من أن موسكو وواشنطن قد وضعتا مادة الموافقة المشتركة كضمانة لحق كل جانب «في نقض» أي تسوية، إلا أن الافتقار لصياغة محددة تبين الطرف الذي يمثل المعارضة يعني أن «الحكومة الحالية» «أي نظام الأسد» تحتاج إلى التحالف فقط مع قسم من المعارضة من أجل الاتجاه نحو حل تفاوضي.

ويبقى من غير الواضح سبب تراجع إيران عن التعهدات اللفظية التي تقدم بها وزير خارجيتها محمد جواد ظريف إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فيما يتعلق بدعم «بيان جنيف» كأساس للتسوية، نظرا لمدى استفادة النظام السوري وأنصاره في موسكو وبكين من هذه الثغرات على المستوى التكتيكي والاستراتيجي. وربما تشعر طهران بالقلق فيما إذا وافقت على البيان، فعندئذ قد تذكر واشنطن السبب الآخر لعدم ملاءمة حضور إيران للمحادثات السورية – وهو أنها البلد الوحيد في المنطقة الذي لديه قوات منتشرة على الأرض في سوريا، ولاسيما أفراد قوات النخبة من «فيلق القدس» التابع لقوات «الحرس الثوري الإسلامي» الذين يقدمون المشورة والدعم لنظام الأسد. وتشير الزيارات الجماعية الأخيرة التي قام بها ظريف ووزير الخارجية السوري وليد المعلم، إلى موسكو إلى أن المناورة الدبلوماسية لطهران كانت محاولة منسقة لتغيير إطار بيان جنيف واختبار الحماسة الأمريكية تجاه التسوية القسرية.

وعلى أي حال، ينبغي عدم التعجب من محاولة ضم إيران للمحادثات، فقد قام الممثل الخاص للأمم المتحدة لسوريا الأخضر الإبراهيمي لشهور بالضغط على الغرب والدول العربية في السر والعلن من أجل السماح لإيران بالمشاركة في محادثات جنيف. وفي الوقت الذي قال فيه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن طهران يمكن أن تلعب دورا في تسوية الأزمة السورية، فمن غير الواقعي أن يكون قادة إيران إيجابيين عندما يرفضون إقرار مسؤوليتهم الدولية على المساعدة في العملية الانتقالية. وبدلا من ذلك، تمسكت طهران برواية مفادها أنه من الأفضل ترك هذه القرارات إلى الشعب السوري، حتى في الوقت الذي تبعث فيه قوات إيرانية إلى سوريا وترسل أسلحة إلى نظام الأسد في انتهاك للقرارات مجلس الأمن الدولي. وتنظم وجود آلاف من المقاتلين من أنصار النظام في سوريا.

تجنب الفخ على طول الطريق الدبلوماسي الطويل

إن آلية توجيه تطلعات الشعب السوري نحو تسوية تُنهي الحرب لن تكون من خلال إجراء انتخابات في ظلّ حكم الأسد. يجب على واشنطن وحلفائها عدم الانغماس في الخيال الجامح للأسد بأن عمليته الانتخابية الزائفة يمكن أن تسفر عن «حل سياسي» من شأنه أن يوحد سوريا مرة أخرى ويُجنبها التقسيم الذي طال أمده وآثاره غير المباشرة المحتملة التي يمكن أن تهدد الاستقرار الإقليمي. وإذا واصل النظام وأنصاره إصرارهم على أن هذا هو المسار الوحيد، فينبغي على الولايات المتحدة التركيز على اتخاذ مزيج من الخطوات التكتيكية والاستراتيجية على المدى القصير والطويل – سواء على طاولة المفاوضات أم بعدها – لتعزيز فرص التوصل إلى تسوية عملية.

ينبغي على واشنطن أن تؤكد، في محادثات مونترو، على وقف إطلاق النار المحدود وغير المشروط من أجل تقديم المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة. وقد اقترح النظام حتى هذه النقطة بالتحديد أن يقوم المتمردون بإخلاء المناطق التي سيتم توزيع المساعدات فيها ووضعها تحت سيطرة النظام – وبصيغة أخرى، إذا اختارت المعارضة الاستسلام فإن النظامَ سيقبل العرض بكرم بالغ. كما أن موقف الولايات المتحدة القوي الذي لا يدعو إلى الاستسلام، بل إلى وقف إطلاق النار الذي سيسمح بتقديم المساعدات، من شأنه أن يعزز مكانة فصائل المعارضة المشاركة في محادثات «جنيف الثانية» في أعين رفقائهم السوريين الذين يحتاجون بشدة إلى الطعام والرعاية الطبية. ينبغي أن يكون ذلك مصحوباً بالدعم الإنساني الأمريكي المتزايد للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة عبر قنوات غير تابعة للنظام؛ وقد ذهبت الغالبية العظمى مّن المساعدات الأمريكية حتى الآن عبر مؤسسات مرتبطة بالنظام.

ينبغي على واشنطن أيضا أن تشجع إجراء انتخابات محلية في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون لمساعدة المعارضة في اختيار مجموعة واضحة من القادة وتوحيد صفوفها. وعلى النحو المبين أعلاه، تمنح الثغرات الكامنة في «بيان جنيف» فرصة للأسد لفرض تسوية سياسية وفق شروطه. إن الطريقة الوحيدة لتجنّب الوقوع في هذا الفخ هي التأكد من أن الطرف الذي يجلس عبر طاولة المفاوضات على الجانب الآخر من النظام موثوق به، بقدر ما يمثل غالبية معارضي الأسد.

عن «معهد واشنطن» وأندرو جيه. تابلر هو زميل أقدم في المعهد، ومؤلف كتاب «في عرين الأسد».

مقاطعة إسرائيل أكاديميا.. نذر أمريكية

عبد الله علي إبراهيم

صوّت أعضاء جمعية الدراسات الأمريكية بالولايات المتحدة في منتصف ديسمبر الماضي لمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية لسياستها المنافية للحرية الأكاديمية للفلسطينيين.

ويعتبر هذا فتحا كبيرا وغير مسبوق للقضية الفلسطينية في معقل ليبرالي أمريكي، هو الجامعة، والحال أن هذه المؤسسة ظلت تتصامم عن المأساة الفلسطينية منذ العام 1948 مما دفع إدوارد سعيد للقول بأن مستقبل التفهم الأمريكي لمسألتها رهين بأن تجد ظهيرا في أوساطها الليبرالية.

وعزا انصراف هؤلاء الليبراليين عن مسألة فلسطين إلى هالة الهيبة الأخلاقية التي جللت إسرائيل بالنظر إلى معاناة اليهود في الهولوكوست. فإسرائيل –في قول سعيد– من صناعة العالم.

وجد الأمريكيون في روحها المخاطرة الرائدة ما يتعاطفون معه، فصار نقد إسرائيل في أمريكا مطابقا لعداء السامية بحذافيره. فالليبراليون، بل والراديكاليون، ممن يعارضون نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والعنصرية الأمريكية نفسها، يمتنعون البتة من نقد عنصرية إسرائيل ضد الفلسطينيين.

وعليه لم تُبن بعد القواعد لنقد إسرائيل ليصير تقليدا فكريا متبعا.

تاريخ حركة المقاطعة

دعت لهذه المقاطعة الجمعية الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل في 2005 بوصف المؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية شريكا للدولة في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية.

وعُرفت الحركة برموزها اللاتينية بي دي أس «BDS» وهي الأحرف الأولى من الشعار بالإنجليزية: قاطع، اسحب استثمارك، وعاقب على غرار ما قام به المجتمع الدولي للجم نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ثم صار الـ «بي دي أس» شبكة من المؤيدين في الغرب بدأ باوروبا حتى بلغت الولايات المتحدة في 2001 بفئة قليلة صارت فئة كثيرة قوامها ألف أكاديمي ملتزم. وقال أحدهم إن نجاح قضية الشبكة في أنها رفعت غطاء الحوار المستور حول القضية الفلسطينية، فلم يعد نقد إسرائيل لظلمها لشعب فلسطين تابو.

ولذا صارت انتهاكات إسرائيل للحرية الأكاديمية موضوعا للنقاش حتى في الجمعيات التي لم تتبن مقاطعتها بصورة مؤسسية، فانعقدت جلسات علمية حول تلك الانتهاكات في أروقة الجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية وجمعية اللغات الحديثة.

المقاطعة أمريكيا وبريطانيا

سبقت الجمعية الأمريكية للدراسات الآسيوية «أبريل 2013» جمعية الدراسات الأمريكية إلى مقاطعة إسرائيل، ثم لحقت بها جمعية دراسات شعوب أمريكا الأصليين «الهنود الحمر».

وقالت جمعية دراسات الأمريكيين الأصليين إنه فرض عليها –وهي التي بحثت وقاومت استعمار المواطنين الأصلاء في سائر العالم– الوقوف مع الفلسطينيين الذين يرزحون تحت احتلال غير شرعي ويخضعون لضغن إسرائيلي ممنهج.

ولم يهتم الإعلام بهما لصغر حجم عضويتهما: الدراسات الآسيوية «800 عضو» ودراسات الأصليين «749»، وسخر اللوبي الإسرائيلي منهما لقلة شأنهما الأكاديمي بالنظر إلى حجم تخصصهما في الجامعة الأمريكية.

ولكن جمعية الدراسات الأمريكية شأن آخر، فتخصصها مركزي في الجامعات وغالبا ما جرى تدريس مادتها كجزء من شعبة اللغة الإنجليزية. وهي تضم 3800 عضو صوت 66% من الحاضرين لصالح القرار.

وقالت الجمعية إنها اتخذت هذا القرار للتضامن مع المحرومين من الحريات الأكاديمية ورغبة في توسيعها للجميع بما في ذلك الفلسطينيون.

وأضافت أن إسرائيل مخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، وهو ما ترتبت عليه آثار عصيبة موثقة على حياة الأساتذة والطلاب الفلسطينيين.

ولفتت الجمعية بقوة إلى أن مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية طرف في سياسات الدولة التي تخرق حقوق الإنسان.

وانعقد في الأسبوع الثاني من هذا الشهر مؤتمر الجمعية الأمريكية للغات الحديثة، وكما هو متوقع لم تنفق بعد مقاطعة إسرائيل أكاديميا ولكن قررت لجنتها القائدة بأغلبية أعضائها الضغط على الحكومة الأمريكية لإدانتها لمنعها دخول الأكاديميين للقطاع والضفة تلبية لدعوات من جامعاتهما.

وسيرفع مشروع القرار إلى اللجنة التنفيذية ثم الجمعية العمومية «30 ألف عضو» ليصوتوا عليه بالإنترنت.

وربما صدق الأكاديمي الذي قال إن قرار جمعية اللغات الحديثة –على تحفظه– ربما كان «سقالة» إلى قرار بالمقاطعة الكاملة يلوح في الأفق.

وكانت بريطانيا سبقت إلى مقاطعة إسرائيل أكاديميا، فمنذ 2001 فصلت مجلتان أكاديميتان أساتذة إسرائيليين من مجالس تحريرهما لسياسات بلدهم.

واتخذ مؤتمر الأكاديميين البريطانيين «125000 عضو» في آخر مايو 2007 قرارا بمقاطعة المؤسسات الجامعية الإسرائيلية استجابة لطلب تقدم به اتحاد النقابات الأكاديمية الفلسطينية.

وفي أبريل الماضي قرر اتحاد المعلمين في جمهورية إيرلندا مقاطعة المؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية، وفي مايو الماضي أعطى العالم الفيزيائي البريطاني ستيفن هوسكن دفعة معنوية قوية للمقاطعة بخروجه من اجتماع أكاديمي في إسرائيل عزما على المقاطعة.

اتخذت المقاطعة الاقتصادية حتى تاريخه صورة اشتراط الدولة الغربية ألا تستثمر إسرائيل مالها في المستوطنات أو الضفة أو القدس، فقد فرض الاتحاد الأوروبي هذا الشرط على إسرائيل قبل أن يدخل معها في شراكة لمشروع تكنولوجي ما، وحذرت أمريكا مواطنيها من الاستثمار الفاسد في المستوطنات الإسرائيلية.

كما جرى إيقاف شركة فيتن الهولندية في شهر نوفمبر الماضي بسبب تعاملها مع شركة لماء الإسرائيلية «ميكورت» نظرا لسياسة إسرائيل في الضفة والقطاع.

مشروعية المقاطعة

يتواصل النقاش بين الأكاديميين وغيرهم حول مشروعية المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل وبصورة عامة.

واحتج إبراهام فوكسمان، مدير عصبة مكافحة التشهير باليهود الأمريكية، بقرار الجمعية ووصفه بأنه هجوم مخجل ومفلس أخلاقيا وعاطل عن الأمانة العلمية ضد الحريات الأكاديمية.

وقال إن قرارها سيؤدي لعزل إسرائيل التي تتقاسم قيما كثيرة مع أمريكا، وزاد بأن ذلك ربما كان سبب نفور كثير من الأمريكيين من الأكاديمية لغرورها وانقطاعها عن عالم الحقيقة.

واستصغر أنصار إسرائيل الجمعيات التي اتخذت قرار المقاطعة، وقال قائلهم إنه لا تزال هناك 4000 مؤسسة أكاديمية لم تتطرق للمقاطعة، كما أنه لم يزد عدد اتحادات الطلاب التي طالبت بها عن أربعة أو خمسة، ووصفت الجمعيات التي قاطعت بالغلو اليساري.

واحتجوا على ما وصفوه بازدواجية المعايير، فلو كان محض الاحتلال يجيز المقاطعة فستكون تركيا أولى بالمقاطعة لاحتلالها شمال قبرص لعقود والمغرب لاحتلاله الصحراء الغربية، ويلمحون بخبث إلى أن أمريكا نفسها أولى بالمقاطعة لاحتلالها العراق.

وخلصوا –كما متوقع– إلى أن المقاطعة هي مجرد قناع لمن يريدون بالفعل مسح إسرائيل من وجه البسيطة.

وتحجج المعارضون بأن حجب التبادل الأكاديمي هو سد للباب الأهم للتأثير في سياسات الجهة المقاطعة إذا اتفق لنا أنها مخطئة.

وقال اتحاد أساتذة الجامعات الأمريكية –الذي وقف مع مقاطعة جنوب أفريقيا اقتصاديا– إنه لا يؤيد المقاطعة الأكاديمية، وقالوا: من أراد الخير لفلسطين فليوفر بإيجابية لطلابها وأكاديميها الفرص للتعلم والتدريب والبحث بدلا عن خطة المقاطعة لإسرائيل.

ولم يكتف اللوبي الإسرائيلي بالاحتجاج المعنوي على «فساد فكرة المقاطعة»، فسعى لحصار جمعية الدراسات الأمريكية بحجب العضوية عنها، ودعا لورنس سمرز، رئيس جامعة هارفارد السابق، الجامعات إلى حرمان أعضاء الجمعية من المال الذي تدفعه لمنسوبيها لحضور مؤتمراتها العلمية.

ووجدت دعوة سمرز استجابة عجلى من جامعة برانديس، اليهودية المنشأ، بولاية ماسشوتس وجامعة بن ببلدة هاريسبرغ بولاية بنسلفانيا وسيترتب على هذا ألا تعين أي منهما أساتذتها الأعضاء على حضور اجتماعات الجمعية الدورية بدفع قيمة تذاكر السفر والإقامة في الفنادق.

وقد خرج توماس فريدمان، الكاتب الراتب بجريدة النيويورك تايمز، معارضا لقرار المعلمين البريطانيين في 2007 بمقاطعة إسرائيل أكاديميا، وأعاد في معارضته إنتاج استكثار اللوبي الإسرائيلي العام للمقاطعة، فوصف القرار بأنه من فعل مغامرين يساريين متشددين مصابين بلوثة العداء للسامية.

ولتأمين مصداقيته، كتب فريدمان بعد حضوره «صدفة» حفل تخريج الجامعة العبرية بالقدس ليشهد بأم عينيه طلابا فلسطينيين يستلمون درجاتهم العليا التي أشرف عليها أساتذة يهود.

وقال إن أسرهم هللت كل ما نادى المنادي باسم واحد منهم، لا يقيمون وزنا للشانئين البريطانيين من أعداء السامية.

وتساءل: لماذا لا يقاطع الأكاديميون البريطانيون جامعات سوريا لقتل حكومة سوريا الحريري أو جامعات السودان لجرم حكومته في دارفور، ثم اقترح على الأكاديميين البريطانيين أن يعينوا طلاب فلسطين بالمنح الدراسية وبعوث العلماء منهم للجامعات الفلسطينية.

وقال إن هذا ديدن الناس الذين يريدون الخير لفلسطين، ولكن فرز الجامعات الإسرائيلية ومقاطعتها، في وجه الجنون الذي ريكب عفريته الشرق الأوسط هو عمل لا يقوم به سوى أعداء السامية.

وبالطبع ينفي المقاطعون تهمة العداء للسامية، ويقولون إن من يشجب المقاطعة باسم الحريات الأكاديمية عليه أن يتذكر كيف تحرم إسرائيل الفلسطينيين من هذه الحرية.

وحين سألت النيويورك تايمز كيرتس ماريز، رئيس جمعية الدراسات الأمريكية، عن تخيرهم إسرائيل دون غيرها قال «كان ينبغي أن نبدأ المقاطعة من موضع ما». وقال إن ما حدا بهم لهذا الخيار دون غيره هو أن أمريكا دولة عظمى وعليها أن تستجيب لداعي المقاطعة بحكم أنها التي تدعم إسرائيل بالعتاد العسكري.

وأضاف أنه غير خاف عليهم أن هناك دولا أخرى تستحق المقاطعة أيضا، ولكن لم تلتمس منهم منظمات المجتمع المدني فيها مقاطعة لبلدها.

مقياس عزلة إسرائيل

في هذه النذر الأمريكية المقاطعة لإسرائيل مصداق لمن جعلوا عزلة إسرائيل في العالم أكثر همهم، فينشر «المولاد»، مركز تجديد الديمقراطية الإسرائيلية، تقارير دورية عن الحالة الدولية الإسرائيلية من حيث اتجاهات الرأي العالمي حول سياساتها.

وتتناول تقارير المولاد سؤالين: هل تتجه إسرائيل إلى عزلة عن العالم؟ وكيف يمكن تدارك العزلة، إن وجدت، قبل استفحالها؟

ويضطلع المولاد بهذا البحث لقناعته بغياب المناقشة الجدية لمثل هذا الشاغل في إسرائيل، فالإسرائيليون إما نظروا إلى مظاهر العزلة، متى ظهرت، كـ«مؤامرة» في الحد السياسي الشعاري أو كشرط تحقق من أشراط الساعة اليهودية.

وقال تقرير المولاد الأخير إن مقاطعة إسرائيل ما تزال على هامش السياسة الدولية، إلا أن سياسة نتنياهو الصادمة لأمريكا تنذر بالخطر، واعترف التقرير بأن سياسات إسرائيل خارج الخط الأخضر مما يجمع العالم على نقده.

ونبه التقرير إلى «الشيزوفرانيا» التي تعتري سياسة إسرائيل، فبينما هي تعلن الالتزام بسياسة الدولتين نجدها تمارس في الضفة والقطاع سياسات لا تمت لقبولها بخطة الدولتين.

وترى المولاد أن الخروج من هذه الشيزوفرانيا يكمن في الوصول إلى حل يأخذ في الاعتبار بقوة القيم الديمقراطية المستقرة في الغرب، وأن تسرع إسرائيل بالتخلص من هذه الشيزوفرانيا واسترداد عقيدة الغرب فيها وإلا اتسع الخرق على الراتق.

قالت السي بي إس إن التصويت بمقاطعة إسرائيل ما يزال في طوره الرمزي ولكنه مؤشر إلى أن تلك المقاطعة ربما تنامت ليعتزل العالم إسرائيل شيئا فشيئا، ولن يجدي إسرائيل شيطنة مشروع عزلها بما تعتقد عن عداء السامية.

فالمقاطعة مثل كل الأفكار، التي إذا جاء أوانها، شقت طريقها للتحقق الكامل لا تلوي على شيء، وهذه النذر بالمقاطعة فتح عظيم للقضية الفلسطينية. ولكن الفتح الأكبر هو استنقاذ الليبرالية الأكاديمية لنفسها من عار صمتها لثلثي قرن من الزمان عن محنة الفلسطينيين على أيدي الصهيونية.

لقد جاءت الليبرالية الأمريكية متأخرة لمؤاخذة إسرائيل، التي هي صناعة العالم، ولكن حتى أبطأ الأنهار لابد أن يبلغ البحر.

عن «الجزيرة نت».

هل خسر الخليج .. باهتزاز تركيا ؟!

فهد سليمان الشقيران

في 21 يناير الحالي قامت الحكومة التركية بحملة تسريح جديدة لضباط شرطة، على خلفية فضيحة الفساد، إذ وقع وزير الداخلية مرسوما يقيل بموجبه 350 شرطيا في أنقرة من مهامهم. في ذات الوقت، تصرح الرئيسة المشاركة للجنة البرلمان المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، هيلين فلاوتر، بأن رجب طيب إردوغان لم يقدم إجابات وافية وشافية بشأن الأسئلة المطروحة حول الأوضاع السياسية ببلاده عقب الكشف عن فضيحة الفساد والرشوة.

تركيا تهتز داخليا وخارجيا، لكن في ظل هذا التنادي نحو تركيا بين التبرئة والإدانة، فماذا سيخسر الخليج من انهيار نظام الحكم في تركيا؟!

بقيت تركيا منذ أوائل الثمانينات ضمن تعاون اقتصادي حيوي مع دول الخليج، وتوجت تلك الشراكة بمشاركتها في حرب تحرير الكويت 1991. استمر الطموح التركي بعلاقات أكثر تطورا بغية التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي. ومنذ سقوط الاتحاد السوفياتي، والحاجة إلى الشراكة بين الخليج وتركيا متبادلة، وذلك لموقع تركيا «الجيواستراتيجي». ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 اعتمدت استراتيجية أوغلو والتي تسعى إلى الانفتاح على العالم وبدء تفعيل دور تركيا بوصفها الوسيط بين الشرق والغرب.

تراوحت البرامج السياسية التركية بين حذر أوغلو وتهور إردوغان. تجربة الحزب المسلم في تركيا كانت مثيرة للاهتمام من الخليج ومن الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. تحدث حينها مستشار الأمن القومي الأمريكي سكوكروفت عن أن نموذج تركيا الإسلامية من الممكن أن يكون درعا منيعة ضد تنامي الأصولية الإسلامية داخل تركيا وخارجها، لتكون الإسلامية التركية «المعتدلة» بوجه الإسلامية الإيرانية، غير أن المسار الذي اختطه النظام لم يكن بمستوى التفاؤل، وذلك منذ بدء الأحداث العربية، وتحديدا مع الحدث المصري في 2011. إذ اتجه النظام التركي نحو دعم الأصوليات بمصر وخارجها، وما إن انتفض المصريون على نظام «الإخوان» في 30 يونيو 2013 حتى تكشف عن جسد النظام أعطاب الأصولية وأعطالها، واغتبط رموزه برفع أصابعهم الأربع في محافل شتى، وعاد الحزب إلى أصله، ولم يكن الاعتدال الظاهر طوال السنوات العشر الماضية إلا حالة طارئة على الأصولية الثابتة في المسار والمنهج.

فتحت هذه الصحيفة في زاوية «سجالات» سؤال العلاقة التركية الخليجية، وشارك فيها الأكاديمي محمد نور الدين، والإعلامية التركية بارشين يانتش. في الملف اتضح الفشل الاستراتيجي الذي يعاني منه النظام بتركيا بعد سلسلة من الفضائح المالية والفشل السياسي في المنطقة، والتغليب الأيديولوجي من خلال دعم جماعة الإخوان بمصر بدلا من دعم المصريين، بالإضافة خسارتها للعلاقة مع الأردن والسعودية ودول الخليج مما شكل انكسارا للنموذج العثماني الإخواني.

وبسبب شعبية اكتسحها إردوغان بجبرته «الخطابية» منذ استهداف إسرائيل للقوارب التركية 2009 وإلى السقوط المدوي في براثن الحدث المصري، تصدرت تركيا قائمة أكثر الدول شعبية في الشرق الأوسط 2011 و2012 لتتراجع في ديسمبر «كانون الأول» منذ 78 في المائة إلى 59 في المائة، بحسب ما تورد بارشين عن استطلاع مؤسسة تركيا للدراسات.

وإذا قرأنا تحولات العلاقة بين الخليج وتركيا من خلال كتاب «العلاقات الخليجية التركية – معطيات الواقع وآفاق المستقبل» من تأليف عوني السبعاوي وعبد الجبار النعيمي، نعثر على محاولات من قبل تركيا لاستثمار أكبر في الخليج، من خلال النفط، والتسلح، ومشاريع المياه وهي التي بدأت منذ 1987 عبر مشروع «أنابيب السلام»، والذي يهدف إلى نقل ستة ملايين متر مكعب يوميا من نهري سيحان وجيحان التركيين إلى دول الخليج وسوريا والأردن والضفة الغربية وإسرائيل. هذه المياه السياسية كانت محاولة لاستعادة نفوذ تاريخي قديم في المنطقة التي تعتبرها «إرثا» لها يمكنها أن تستثمرها أو أن تستغلها.

بعد الفشل الاستراتيجي والسياسي الذي يعيشه إردوغان حاليا تحولت العلاقات الخليجية – التركية لتبقى بطيئة، ذلك أن تركيا لم تعر التداولات الاقتصادية التي أبرمها مسؤولون سعوديون أي اهتمام، مما أدى إلى إعادة النظر بها من قبل المسؤولين. لم تهتم تركيا بمصالح دول الخليج في المنطقة، وحاولت أن تعيش نجاحات «الربيع العربي»، لكنها في واقع الأمر تتجرع الآن مرارات فشله. عودة مصر إلى الخليج وإلى محور الاعتدال تغني المنطقة عن الدور التركي.

على المستوى النظري فشلت «الإسلامية التركية» التي كانت توصف بالاعتدال، وذلك بعد تلوث النظام بفضائح المال من جهة، وبعد الدعم للمنظمات الأصولية في سوريا وفي مصر وسواها من مناطق العالم، لم يكن ذلك النموذج خارج الإطار الأصولي، ولم يفعل ما تمنى عليه الغرب أن يقمع الاعتدال التطرف، ذلك أن الاختلاف بين الأصوليات اختلاف في الدرجة وليس في النوع. المتطرف والمعتدل كلاهما في سلم الأصولية، أحدهما يصعد درجة، والآخر ينزل درجة ضمن المصالح والطموحات والأهداف والسياسات.

نقطة انهيار النموذج التركي تكمن في التحول الذي أصاب آليات النفوذ، حين كانت تركيا تدير مصالحها بشكل مدني بحت نجحت، وحين أدخلت الأيديولوجيا في المصالح تفسخ الجسد السياسي التركي وبات نظام الحكم شبيها بإيران التي تربط مصالحها بالأيديولوجيا والتثوير وتصدير الثورة. بعد الأحداث العربية الأخيرة برزت الأصولية التركية حاكمة وموجهة لمصالحها، من هنا حدث هذا الانكماش والارتداد، والذي لم يستفز الأصوليين في الخليج، فضلا عن أن يستفزهم هذا الفساد المستطير في نظام تركيا الإسلامي.

الخليج يبحث عن شراكات تدار بالمصالح فقط من دون أنماط التثوير، وخطط تصدير النماذج الإخوانية، والأفكار الأصولية.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية